مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (39) العدد (3)2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (39) No. (3) 2017

واقع التنمية في سورية بين سياسة التخطيط المركزي واقتصاد السوق
دراسة تحليلية – تاريخية

الدكتور أسامة محمد*

فراس نصر معلا**

(تاريخ الإيداع 6 / 4 / 2017. قبل للنشر في 15 / 6 / 2017)

□ ملخّص □

إنّ المتتبّع لمسار عمليّة التنمية الاقتصادية في سوريا يدرك أنّ السياسة الاقتصادية لم تكن واحدة وثابتة على امتداد المراحل الزمنية المتعاقبة ، فقد كانت السياسات المعتمدة على اقتصاد السّوق في مرحلة معيّن، وعلى التّخطيط المركزي في مرحلة لاحقة، وأخيراً المضي في تبني اقتصاد السوق الاجتماعي من أبرز الملامح التي ميّزت مسار العملية التنموية في تاريخ سوريا منذ الاستقلال وحتى عام 2010، وذلك على خلفيّة التغيّرات والتطورات العديدة التي شهدتها البلاد منذ تلك الفترة.

أنّ الدراسة الحاليّة تأتي لتكشف عن واقع التنمية السورية في ظلّ انتهاج سياسات اقتصاديّة مختلفة في إدارتها، والوقوف على حقيقة الأسباب التي استدعت مثل هذا الأمر ودفعت إليه، بالإضافة إلى إجراء مقارنة بين النموذجين في سبيل التعرّف على أكثرهما كفاءة وقدرة في إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا بنجاح.

أظهرت نتائج الدراسة أن عملية التنمية في سورية كانت تخضع لتقلبات ديناميكية مرهونة بالخطاب السياسي القائم والظروف الموضوعية المحيطة، سواء الإقليمية منها أو الدولية، وأنها تحتاج لصياغة علمية اقتصادوية تتيح الإمكانية لتبني سياسة تنموية بعيداً عن التجاذبات ذات الطابع السياسي والإيديولوجي.

الكلمات المفتاحية: التنمية– اقتصاد السوق – التخطيط المركزي.

* **مدرس– قسم علم الاجتماع– كلية الآداب– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.**

** **طالب دراسات عليا (ماجستير)– قسم علم الاجتماع– كلية الآداب– جامعة تشرين –اللاذقية– سورية.**

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (39) العدد (3)2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (39) No. (3) 2017

The Reality of Development Process in Syria between Central Market Policy and Free Market Economy/Analytical-Historical Study/

Dr. Osama Mohammad[*]
Ferias Moalla[**]

(Received 6 / 4 / 2017. Accepted 15 / 6 / 2017)

□ ABSTRACT □

The observer of economical development process in Syria realizes that the economical policy wasn't one consistent policy throughout successive phases of time.

The adopted policies were dependant on the market economy once and on central planning in alter phase. Finally the government proceeded with adopting social market economy. These various polices were the most dominant features that distinguished the developmental process through the history of Syria since the independence up to 2010. All that was set against a backdrop of many changes the country witnessed since then.

The current study is dedicated to reveal the reality of development in Syria in the light of a adopting different economical policies in their management. Moreover, it uncovers the reasons behind adopting various policies. It, as well, compares between the two policies in order to know the more efficient and able in managing the economical and social development successfully in Syria.

The outcomes of this study show that the development process in Syria was subject to dynamic vagaries related to the political speech and the realistic surrounding conditions circum stances both the regional and international.

It needs scientific economical formulation that provides adopting developmental policy away from ideological and political strife.

Keywords: development, market economy, central planning.

[*]**Assistant Professor, Department of Sociology Faculty of Arts, University of Lattakia, Syria.**
[**]**Postgraduate Student, Department of Sociology, University of Lattakia, Syria.**

مقدمة:

يعدّ مفهوم التنمية من المفاهيم الجوهرية المعاصرة التي تقوم عليها سياسة أي دولة في العالم متقدمة كانت أم نامية، وذلك من أجل النهوض والتقدم والرّقي بمختلف مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وغيرها. إنّ التنمية هي عملية شاملة ومتكاملة لا تقتصر على جانب واحد ومحدد من جوانب الحياة الإنسانية، فالمجتمع يتقدّم بتقدّم مختلف جوانبه التي تتفاعل مع بعضها في إطار عمليّة تأثّر وتأثير متبادل تُكسب هذا المجتمع أو ذاك طابعه وموقعه الخاص على سلّم التطور التاريخي بين مختلف الدّول والشعوب.

فقد برزت العديد من الدّراسات التي بحثت في واقع التنمية الاقتصادية والاجتماعية السورية وخصائصها المميزة والتحولات التي طرأت على مسيرتها عبر الزّمن والتي استدعت الانتقال من اتّباع نهج اقتصادي يقوم على سياسة اقتصاد السوق إلى آخر يقوم على سياسة التخطيط المركزي وذلك بغية مواجهة هذه التحولات ومواكبتها. الأمر الذي دفع بعض الباحثين للتعرّف على خصائص كلّ من النموذجين والوقوف على إيجابيّات كلّ منهما، والتطرّق لما يعتريه من نقائص وسلبيّات من شأنها أن تقوّض عمليّة التنمية إذا ما استمرت وتفاقمت في محاولة منهم للتعرّف على تأثير كل ذلك على العمليّة التنموية ومسيرتها.

لذا جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على سير العملية التنموية في سورية والكشف عن المحطات الرئيسية التي مرت بها على مرور عقود من الزمن، الأمر الذي يفتح الطريق واسعاً أمام معالجة مكامن الضعف وتعزيز منجزات السياسات التنموية الناجحة وتطويرها.

مشكلة البحث:

تعد قضية التنمية واحدة من أهم القضايا التي شغلت بال المنظرين والمفكرين حيث اعُتبرت حجر الزاوية في سياسة أي بلد من بلدان العالم للنهوض بالواقع وتحسينه ضمن شروط وعوامل وإمكانيات كل بلد على حدا وذلك على خلفية موقع تلك البلدان على سلم التطور التاريخي.

إن سورية واحدة من تلك البلدان التي انتهجت في تحقيق التنمية والنهوض بواقعها سياسات تنموية متعددة وربما بشكل أدق سياسات اقتصادية ـ اجتماعية تراوحت بين اعتماد اقتصاد السوق وسياسة التخطيط المركزي ومؤخراً اقتصاد السوق الاجتماعي

وضمن هذا الواقع يتضح إن هوية الآليات التنموية المتبعة في سورية ولفترة طويلة كانت متذبذبة بين آليات اقتصاد السوق من جهة والتخطيط المركزي من جهة أخرى، فدستور الجمهورية العربية السورية لعام 1971 تضمن أن الاقتصاد السوري هو اقتصاد اشتراكي مخطط، مع أن النهج الاقتصادي الذي اعتمدته الحركة التصحيحية عام 1970 هو التعددية الاقتصادية، أي مساهمة كافة القطاعات الاقتصادية (العام – الخاص– المشترك) في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية. والإجراءات الاقتصادية الحكومية خلال العقود الثلاثة الماضية، كانت إجراءات علاجية لأوضاع ومستجدات اقتصادية عاشتها سورية، دون أن يكون هناك إستراتيجية واضحة تلتزم بها الحكومات المتعاقبة وتحدد المسار والاتجاه السليم في المجال التنموي، وبالتالي بقيت مسألة تحديد تلك الهوية مثار جدل ونقاش بين المهتمين بالشأن التنموي في سورية في وقتٍ تم فيه طرح فكرة اعتماد هوية جديدة للاقتصاد السوري وهي اقتصاد السوق الاجتماعي في مطلع عام 2005.

وبناءً على ما تقدم فلم يكن لعملية التنمية في سورية ومنذ الاستقلال وفق ما اتبعته من سياسيات أن تصل إلى أهدافها، سواء كانت قائمة على التخطيط المركزي أو تلك التي ارتكزت على إتباع اقتصاد السوق، وذلك نتيجة هذه

الازدواجية التي نعتقد أنها استندت إليها مما أدى إلى فشل عملية التنمية في جوانب عدة وحال دون وصولها، كما خطط لها، إلى نهاياتها المنطقية المرجوة كما رسمتها تلك السياسات والخطط في ظل النموذجين المذكورين. الأمر الذي دفع الباحث لإجراء الدراسة الحالية التي تتحدد مشكلتها بالتساؤلات الآتية:

- ما هو واقع التنمية في سورية في ظل التحول بين سياستي التخطيط المركزي واقتصاد السوق؟
- ما هي المبررات الفكرية والتاريخية التي دفعت باتجاه التحول من الفكرة إلى نقيضها سواء بالانصراف عن سياسة التخطيط المركزي والتحول إلى اقتصاد السوق أو العكس؟
- هل ثمة تعارض أو انفصال تام بين النموذجين؟ وهل التزاوج ممكناً بينهما؟
- ما هو مستقبل التنمية في ظل التّحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي باعتباره خياراً ومحاولةً للحفاظ على مكتسبات هامة حققها التخطيط المركزي وخاصة فيما يتعلق بالجانب الاجتماعي وفي الوقت نفسه عدم ترك الحبل على الغارب للقطاع الخاص.

أهمية البحث وأهدافه:

يكتسب موضوع هذه الدّراسة أهميته العلمية من خلال اشتماله على متغيرين هامين أصبح الحديث عنهما والدراسة العلمية حولهما من الضرورة بمكان في ظل التحولات السريعة التي يشهدها العالم ككل، ألا وهما اقتصاد السوق وسياسة التخطيط المركزي.

كما وترجع أهمية الدّراسة إلى أنه يتناول أحد مواضيع السّاعة التي تثير الكثير من النقاش على مستوى العالم عموماً، والبلدان النامية وسورية خصوصاً في تحديد الآلية التي من شأنها تحقيق أهداف التنمية، وفي قلة الدراسات السابقة التي كتبت في هذا المجال، وانطلاقاً من ذلك يمكن القول أن هذه الدّراسة تتناول مشكلة جديدة نسبياً، حيث تسلط الضوء على واقع التنمية والتجربة التنموية التي تراوحت بين اقتصاد السوق والتخطيط المركزي والتعرف على الآليات الأفضل لتحقيق التنمية.

أهداف البحث:

ويهدف البحث إلى:

- التعرف على واقع التنمية في سورية في ظل النموذجين (التخطيط المركزي – اقتصاد السوق) المتبعين في إدارتها.
- التعرف على النموذج الأكثر نجاعة من أجل تحقيق التنمية الشاملة.
- تسليط الضوء على الأسباب والعوامل التي أدت دوراً في التحول من نموذج إلى آخر.
- التعرف على مدى إمكانية الاعتماد على النموذجين معاً وعلى حدٍ سواء في عملية التنمية.
- التعرف على عناصر ومواصفات نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي كخيار ممكن لتحديد مستقبل التنمية في سورية.

فرضيات البحث:

ينطلق البحث من الفرضية الرئيسية التالية: لم يكن لعملية التنمية في سورية ومنذ الاستقلال وفق ما اتبعته من سياسيات أن تصل إلى أهدافها، سواء كانت قائمة على التخطيط المركزي أو تلك التي ارتكزت على اتباع اقتصاد السوق، وذلك نتيجة هذه الازدواجية التي نعتقد أنها استندت إليها مما أدى إلى فشل عملية التنمية في جوانب عدة وحال

دون وصولها، كما خطط لها، إلى نهاياتها المنطقية المرجوة كما رسمتها تلك السياسات والخطط في ظل النموذجين المذكورين.

منهجية البحث:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع هذا النوع من الأبحاث، والذي يدرس الظاهرة ويحلل النتائج، ويصل إلى استنتاجات واقتراح الحلول.

مصطلحات البحث:

-مفهوم التنمية:

يعني مصطلح التنمية تغيير الأحوال نحو الأفضل بطريقة إرادية و بوسائل وإجراءات مخطط لها سلفاً، وبوضعها موضع التطبيق، وتهدف إلى إصلاح الواقع القائم في كل مجالات الحياة الإنسانية. وهي تعني ازدياداً في الناتج القومي وزيادة في دخل الفرد، ويذهب الاجتماعيون إلى أنها وسيلة لتمكين الإنسان من تحقيق ذاته وتحقيق قدر أكبر من الرفاه وتأمين مستوى أرفع لنمط حياته وبالتحديد، الاجتماعي منه والصحي والتعليمي والخدماتي، كما أنها عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تكاملية وتراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن في الإنتاج والخدمات نتيجة استخدام الجهود العلمية لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية والشعبية[1].

- النمو:

يعني مصطلح النمو **–Growth** عملية الإنتاج التجريبي المستمر للكائن وزيادة حجمه الكلي أو أجزاءه في سلسلة من المراحل الطبيعية والغاية منه هو النمو ذاته فهو مفهوم يتضمن المعنى الكمي إضافة لكونه عملية تلقائية إذا ما قورن بالتنمية كعملية مخططة إرادياً والنمو في أصله حمل معنى عضوياً ومع تطور المفاهيم المتعلقة بالتغير الاجتماعي اتخذ صبغة تكنولوجية اقتصادية وهو يستخدم كمصطلح بمعانٍ مختلفة في الفكر الاقتصادي والاجتماعي الحديث، كان يقال المجتمعات النامية والمجتمعات الأقل نمواً والمجتمعات الأكثر نمواً ... الخ.

-سياسية التخطيط المركزي:

هو مجموعة من التنظيمات والترتيبات المتعددة المحددة اتفق عليها للوصول إلى أهداف محددة، وأسلوب يساعد على تحسين اتخاذ القرارات حالياً بناء على تقدير الأوضاع المعنية في فترة لاحقة على وجه يحقق أكبر فائدة وفقاً لمعايير تحدد سلفاً. ويشير إلى آلية تنسيق خارج آليات السوق، حيث يكون للدّولة الدّور الأكبر في الاقتصاد، ولقد ارتبط التخطيط المركزي بالإدارة الاقتصادية في الدّول الاشتراكية خاصة في الاتحاد السوفييتي سابقاً الذي بدأ الخطط الخمسية منذ عام 1929، وكذلك استخدم التخطيط أيضا في ألمانيا من الثلاثينات كشكل من أشكال التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية.[2]

- اقتصاد السوق:

يمكن تعريف اقتصاد السوق بأنه الاقتصاد الذي يعتمد على حرية الإنتاج والتبادلات الاقتصادية الفردية حسبما تقتضيه بديهيات العلاقات الاجتماعية في السوق، ومن دون أي تدخل في تحديد مسار هذه التبادلات والعلاقات. ويعتمد على ميكانيكية العرض والطلب لتحقيق التوازن بالسوق، كما أنه الاقتصاد الذي يؤدي فيه السوق دوراً أساسياً وفقاً لرغبات الفاعلين فيه وليس من الضروري أن يلتقي المتعاملون في مكان جغرافي محدد لكن من الضرورة التقاء الرغبات لتشكيل الأسواق.

هذا المفهوم تستند إليه بشكل رئيسي كافة النظم الاقتصادية الرأسمالية في العالم، علماً بأن ما يسمى باقتصاد السوق يشكل أحياناً جزءاً من النظام الاقتصادي الاشتراكي أو لدى العديد من الأنظمة الاقتصادية للدول النامية التي لا تزال تتخبط بين الأخذ بهذا النظام أو ذاك.

- **الليبرالية الجديدة:**

هي إيديولوجية اقتصادية رأسمالية ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تدعو إلى تحول الدّول من كيان مستقل بذاته يستند إلى كل المقومات المتعارف عليها في القواميس السّياسية إلى مؤسسة مندمجة في نظام العولمة تعتمد السلطة فيها نظام يقوم على الجمع بين الرقابة من أعلى (الدّولة) والرّقابة من الأسفل أي المجتمع المدني.[3]

الدّراسات السابقة:

-دراسة صرارمة (2007) بعنوان: " **تدخل الدّولة في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق/ مداه وحدوده**".[4]

لقد هدفت الدراسة إلى تبيان الدور الذي تؤديه الدولة في العملية الاقتصادية ككل والعمل على معرفة الجانب المتعلق بدورها في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق كأحد الآليات في تحقيق التنمية في شتى المجالات سواء في الزراعة والصناعة أو في التعليم والصحة. وقد وصلت الدّراسة إلى عده نتائج نذكر أهمها: وهي أن التحول إلى اقتصاد السوق بالرغم من كونه النموذج السابق على سياسة التخطيط المركزي وما يسمى تدخل الدّولة، يرجع إلى التأثر بالعولمة الاقتصادية وما تروج لها سياسات صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وبالتالي الأمر الذي يتعارض ربما في حالات غير نادرة مع المصلحة الوطنية.

-**دراسة صقر** (2008) بعنوان: "**الاقتصاد السوري وتجربته التنموية.**[5]

لقد حدد الباحثان مشكلة البحث بالتساؤلات التالية:

1- ما هي المعوقات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية في سوريا؟ هل تتمثل بنقص الاستثمارات، أم بضيق السوق الداخلية، أم بالأوضاع السياسية السيئة التي عاشتها وتعيشها المنطقة حتى الآن؟ مع عدم نسيان الإستراتيجية التنموية الواضحة التي تعتبر من المعوقات الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية التي تقود إلى تغيرات جذرية في هيكل الاقتصاد الوطني (التغيرات النوعية والهيكلية) وليست التغيرات الكمية فقط التي يقود إليها النمو الاقتصادي الذي يحصل بشكل عفوي وبدون تدخل الدّولة.

2- ما هو الدّور الذي أدته القطاعات الاقتصادية السورية في دعم عملية التنمية نحو الأمام، وما هو القطاع الذي يمكن أن يلعب دور قاطرة التنمية في المرحلة الراهنة والمقبلة؟

وقد تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي في تتبع واستقصاء مادته بالإضافة إلى المنهج الإحصائي في تتبع بعض الإحصائيات.وقد توصلت الدّراسة إلى عدة نتائج نذكر منها:

1- أن سورية تعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية عديدة أهمها مشكلة التناقض القائم بين الحاجة الكبيرة لمصادر التراكم اللازمة لتمويل عملية التنمية وبين ندرة هذه المصادر الناجمة عن تخلف أساليب الإنتاج وانخفاض الناتج القومي بالإضافة إلى التضخم والبطالة.

2- إن النهوض بالتنمية في سورية يعتمد على القطاع الصناعي وأن التراجع يرجع إلى غياب الدّور لهذا القطاع، وخرج البحث بنتيجة أن الصّناعة السّورية هي المخول الأكبر لتلعب دور قاطرة التنمية.

-دراسة ميّا (2009) بعنوان:"**أهمية التخطيط الإقليمي في عملية التحديث والتطوير في سورية: التحديات وأولويات العمل**".[6]

هدفت الدّراسة إلى التّعرف على التنمية في سورية من خلال رصد التباينات التنموية مكانياً وزمانياً في عدد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل أهم المؤشرات التنموية وتقييمها للوقوف على مدى الخلل في اتجاهات التنمية تمهيداً لوضع السّياسات والإجراءات والأدوات التي يُمكن استخدامها لإعادة التوازن وبالتالي تفعيل آليات التخطيط وسياساته وأدواته بهدف تحقيق التنمية، كما يوفر البحث صورة مكثفة عن أحوال التنمية وتحدياتها، ويقدم بيانات تفصيلية لمتخذي القرارات الخاصة بمؤشرات التنمية والخطط والبرامج التي يجب اتباعها، واتجه البحث إلى إمكانية معرفة التّطلعات المستقبلية للنهوض بالواقع التنموي في سورية.

وقد استخدمت الباحثة المنهج التحليلي من أجل تحليل أهم المؤشرات التنموية في سورية، مستنداً إلى البيانات الإحصائية، بهدف قياس اتجاهات التنمية وتقييمها. وكان من أبرز النتائج:

-إن العمل بآلية التخطيط والاعتماد عليها للنهوض بالتنمية بقطاعاتها الصّناعي والزراعي والتعليمي وغيره من القطاعات يتناسب مع الأهداف التي وضعتها السّياسة السّورية في مجال الانطلاق بمسيرة التحديث والتطوير.

-الدّعوة إلى تطوير الإطار التشريعي والقانوني الناظم لعمل التخطيط في سورية، وتفعيل التخطيط الشامل الذي يحقق التكامل بين القطاعات مؤتلفةً.

-تعتبر هذه الدّراسة ذات أهميّة لأنّها ركزت على التّطبيق العمليّ للخطط والبرامج التنمويّة التي تمَّ الاعتماد عليها وذلك من خلال معرفة الجدوى الاقتصاديّة والاجتماعيّة لهذه الخطط والبرامج، وربط النّظرية بالتّطبيق، إلّا أنّ هذه الدّراسة لم تتّجه للتّعرّف على الأسباب الكامنة وراء تبني فكرة الخطط والبرامج والآليات المُعدة من قبل الحكومة المركزيّة وحدها من أجل ركوب قطار التّنميّة على مختلف الأصعدة.

-**دراسة** (Rafael Chaves)،2011 بعنوان " الاقتصاد الاجتماعي ودوره في التنمية الاقتصادية ومستوياتها الجديدة".[7]

تُحلل هذه الدّراسة الاقتصاد الاجتماعي كقطاع رئيسي ثالث بين اقتصاد القطاع العام واقتصاد القطاع الخاص الرأسمالي. وتبحث هذه الدّراسة في مفهوم الاقتصاد الاجتماعي وتقارنه مع القطاع غير الربحي وتحلل أسسها الاقتصادية الجزئية، ووظائفها في النظام الاقتصادي، ونتائجها على السياسات الاقتصادية. يحتاج مجال التحليل الاقتصادي إلى التوسع والتخلي عن الأحادية السّائدة التي تؤكد على دراسة مؤسسات القطاع الخاص الرأسمالي واتخاذ نظرة شاملة للاقتصاد. يصبح تنظيم المشاريع التجارية الأخرى بموجب هذه الطريقة، ولاسيما مشاريع الاقتصاد الاجتماعي، أولوية بالنسبة للتحليل، مفتتحة آفاقاً علمية واجتماعية واقتصادية جديدة.

وكان من النتائج الأساسية لهذه الدّراسة أنها تمكنت من تحقيق التّحدي الكبير في إيجاد التّعريف النظري للحدود الفاصلة بين مختلف القطاعات المؤسسية: القطاع العام والقطاع الخاص الرأسمالي وقطاع الاقتصاد الاجتماعي.

من الدراسات السابقة يمكن الخروج بالاستنتاجات الآتية:

ركزت الدراسات السابقة في تناولها لموضوع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل النظام الرأسمالي المتمثل في اقتصاد السوق والنظام الاشتراكي المتمثل بالتخطيط المركزي على التمييز بين تحقيق التنمية المتكاملة في كل من منهجي اقتصاد السوق والتخطيط المركزي في بلد من البلدان، ودور الدولة في العملية التنموية، كما هدفت إلى التأكيد على أهمية الاقتصاد الاجتماعي كآلية تمكّن من الجمع بين اقتصاد القطاع العام واقتصاد القطاع الخاص الرأسمالي،

وركزت على التطبيق العملي للخطط والبرامج التنموية التي تم الاعتماد عليها وذلك من خلال معرفة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لهذه الخطط والبرامج، وربط النظرية بالتطبيق، ومعوقات تطبيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا.

وقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في معرفة التسلسل التاريخي لعملية التنمية في سوريا، ومن الأرقام الواردة فيها من أجل الاعتماد عليها في التمييز بين المنهجين المتبعين في السياسة التنموية في سورية. كما استفدنا من نتائج تلك الدراسات في صياغة مشكلة البحث والأهداف، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج بعضها وافق الدراسات السابقة والبعض الآخر خالفها، وقد امتازت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها شملت مرحلة زمنية متكاملة من تاريخ سورية التنموي بشكل تفصيلي وتبيان جدوى تطبيق المنهج الأفضل للسياسية التنموية.

الإطار النظري:

مفهوم التنمية:

يبدو لنا من الأهمية بمكان أن نتعرض إلى تطور مفهوم التنمية الذي أولاه المفكرون والاقتصاديون اهتماما متزايدا عبر الزمن، ولازالت تبرز حول مضمونه اختلافات بينهم إلى اليوم، بسبب اختلاف المعايير والرؤى التي ينظر من خلالها للتنمية؛ لقد كانت المسالة الأساسية لمفكري الأنظمة ما قبل الماركسية تتمثل في كيفية زيادة ثروة الأمة، ولذلك فقد كان مفهوم التنمية يندرج ضمن بنائهم النظري ككل، أما ماركس فقد تركز تحليله حول الكشف عن القوانين التي تحكم تطور النظام الرأسمالي، ثم اختفى بعد ذلك الاهتمام بالتنمية الاقتصادية في تحليل الاقتصاديين الحديين، الذين ركزوا اهتمامهم حول مسائل الوحدات الاقتصادية الجزئية، ليظهر من جديد هذا الاهتمام في إطار اقتصاديات السوق والتخطيط معا.

إن التنمية مسيرة متشابكة متكاملة وشاملة، طويلة الأمد، تقودها وتوجهها إستراتيجية واعية هدفها إجراء تحولات جذرية متكاملة في البنى الاجتماعية , والاقتصادية والثقافية، تحولات تؤدي بالمجتمع على إمكانية استخدامه طاقاته وموارده البشرية والمادية على أحسن وجه من أجل تحقيق هدف أساسي هو إشباع أفضل فأفضل للحاجات المتنامية للمجتمع [8]، فالتنمية تعني الزيادات على مر الزمن في إنتاج السلع المادية بالنسبة للفرد أي أن التنمية هي خلق كيان اقتصادي ذاتي متنام بشكل يضمن زيادة السلع المادية باستمرار بالنسبة للفرد وليست تلك الزيادة بالنسبة لكمية السلع لأنها لا تعتبر مقياسا للتنمية.

وحتى لا يبعدنا الإطناب والإلمام بكل ذلك التراث الفكري، عن جوهر اهتمامنا في هذا العمل فإننا سنحاول تتبع تلك الاتجاهات إلى مر بها مفهوم التنمية والتعرف ولو بصورة موجزة. عن ذلك التطور في المفهوم كما جرى عبر الفكر الاقتصادي، وهو الأمر الذي يعد في نظرناً ضرورياً، حتى ندرك بدقة ومن منظور شامل عملية التنمية.

-المفكرون التجاريون:

لقد شهدت الفترة الممتدة بين القرنين الخامس عشر إلى السابع عشر على صعيد الفكر الاقتصادي، ظهور الأفكار "الميركانتيلية" التي بطبيعتها كانت تعمل على تركيز السلطة الملكية وقوة الدولة وقد عبرت عن نموذج توسع رأس المال التجاري [9]بمعنى أنه مكّن بدوره أي رأس المال التجاري من اكتشاف السوق العالمية التي ستلزم لنمو الرأسمالية الصناعية في مرحلة لاحقة، لكن هذا التوسع والتراكم الهائل لرأس المال التجاري ليس وحده كفيل بتطور الرأسمالية بطبيعة الحال، إذ لا بد من أن يمتزج ذلك بتوافر قوة العمل الصناعي، وبتحقق الثورة الزراعية التي توفر

الغذاء لهذه القوة والمواد الخام اللازمة للإنتاج الصناعي من وجهة نظر رواد هذه المدرسة. وكان التجاريون يعتقدون أن أساس الثروة يتمثل في تحصيل وتراكم الموارد الاقتصادية المتوفرة، والتي تتجسد في المعادن النفيسة من ذهب وفضة [10])أي الثروة في مظهرها النقدي . واعتقدوا بأن القيمة تتحقق من خلال التجارة، ونظروا إلى القيمة على أنها الربح التجاري حيث أن الفكرة التي كانت رائجة آنذاك تتمثل في أن الموارد الإجمالية للثروة هي معطاة على الصعيد العالمي.

- المفكرون الطبيعيون:

لقد أُطلق اسم المفكرون الطبيعيون أو الفيزوقراط على أتباع ذلك التيار الفكري الليبرالي الذي ظهر كرد فعل ضد أفكار المدرسة الرأسمالية التجارية ويعتقد الطبيعيون أن الأرض والطبيعة مصدر التقدم البشري وهي المصدر الحقيقي للثروة وأما الذهب والفضة اعتبرا مجرد تعبير نقدي عن قيمة الثروة التي تنتجها الأرض، وقد نادوا بعدم تقييد حرية التجارة والعمل. وتعد المسألة الأساسية عندهم فيما يتعلق بالبناء الاقتصادي، تلك التي تتمثل في كيفية زيادة الدخل الوطني في بلد متخلف. أما فيما يتعلق برؤية الطبيعيون لدور الدّولة في عملية التنمية يتضح أنه حددوا ذلك من خلال التأكيد على وجوب أن تتمثل في سلطة عليا واحدة ولا تعاني من انقسام المجتمع فيجب أن يقتصر دورها على تشجيع كل ما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الناتج الصافي؛ أي العمل على حماية النظام الطبيعي [11]

- المدرسة الليبرالية التقليدية

إن اصطلاح النظرية التقليدية أو الكلاسيكية ينصرف إلى مجموعة الأفكار الاقتصادية التي وضع أسسها وساهم في تطويرها " **آدم سميث**" ويعتبر كارل ماركس أول من جمعهم على مستوى صعيد فكري واحد وأطلق عليهم اسم المدرسة التقليدية بالرغم من أنهم لم يكونوا على رأي واحد في المسائل التي تصدوا لها، ولكن تبقى مع ذلك بدايتهم وطريقتهم في تناول الأمور وفلسفتهم السياسية متفقة إلى حد كبير. وقد سيطرت على تاريخ الفكر الاقتصادي لمدة طويلة قاربت القرن، ويعتبر آدم سميث مؤسسها بدون منازع ومن رعيلها الأول، أما الجيل الثاني الأكثر ثراء فيضم: جان باتست ساي Jean Baptiste Say، ومالتوس Robert Malthus ، ودافيد ريكاردو David Ricardo، وأما جون ستيوارت ميل JOHN Stuart Mill فيعتبر من بين جيلها الثالث الذي عرف بتحليله الفكري الجامعي [12]

ويؤكد أنصار هذه المدرسة على المصلحة الشخصية وحرية المؤسسات والصفقات التجارية باعتبار ذلك هو المحرك لمجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع. ولقد كان الهدف الأساسي للتقليديين هو البحث عن أسباب نمو الدخل الوطني على المدى البعيد وآليات عملية النمو وبلوغ تنمية يحسب لها حساب.

- الليبرالية التقليدية الجديدة (النيوكلاسيكية):

يمكن اعتبار النيوكلاسيك ورثة الكلاسيك وتقرر هذه المدرسة أن النمو الاقتصادي يتحقق من خلال نمو عناصر الإنتاج متمثلة في العمل ورأس المال والتكنولوجيا كما أن السوق الحر قادر على توجيه هذه العناصر لاستخداماتها المثلى دون تدخل مباشر من قبل الدولة. وإن التنمية تأخذ مكانها في خطوات بسيطة مستمرة ومترابطة في غالب الأحيان. وتدعمها المداخيل الخارجية والداخلية التي تتحقق من خلال عمليات التوسع المستمرة داخل المؤسسة وخارجها وهي الدخول التي تتمثل في الزيادة التي تحدث في الإنتاجية أو الانخفاض الذي يحدث في متوسط تكاليف الإنتاج.[13]

على الرغم ما يبدو من منظور شمولي ضمن بعض من المفاهيم السابقة، فإنها تبقى غير معبرة عن مفهوم التنمية المنشودة في الدول المتخلفة، تنمية لا تتمثل في مجرد تحقيق تغيير هيكلي في البنيان الاقتصادي أو زيادة مستوى الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للفرد، بل هي تلك التي تبنى الإنسان من خلال القضاء على الأمية وسوء التغذية

وعلى الأمراض والبطالة وتلحق الأوطان بركب الحضارة المعاصرة ومن تم فإن تحقيق الإعمار المادي وبناء القاعدة الإنتاجية تبقى وسائل مستهدفة لتوضع ضمن مناخ سياسي واجتماعي وثقافي يخدم الإنسان تربويا ومهنيا واجتماعيا باعتباره المحرك الأساسي لعملية التنمية، فهو الهدف وهو الوسيلة لتحقيق كل ذلك.

إضافة إلى ذلك فإن كل المفاهيم السابقة لا تعكس التطور الذي طرأ على مفهوم التنمية وممارستها عند نهاية القرن العشرين والذي يأخذ بمضامين جديدة من شأنها أن تعيد النظر في الاهتمامات الإنمائية مما طرح على الصعيد المؤسساتي والفكري مفهوما لنموذج إنمائي جديد.

سورية واقتصاد السوق:

نعرف اقتصاد السوق وفق ما عرفه (شارل أي لند يلوم) بأنه خروج من النظام البطركي وهو تشكيلة اجتماعية تولي دوراً أساسياً لقوانين السوق القائمة على العرض والطلب وهذه التشكلية تتأقلم مع قوانين السوق إذا كانت جيدة وتحاول تعديلها إذا كانت سيئة .

إذاً اقتصاد السوق يتحقق بمجرد مبادلة البضائع بقيمها وفق كشوف حقيقية عن التكلفة واعتماد الشفافية في حساب التكلفة وترك السلع تنساب بحرية وهذه أهم اشتراطات الاتحاد الأوربي لمقومات اقتصاد السوق يساهم في تفعيل اقتصاد السوق وجود سوق أوراق مالية وشركات مساهمة وتوافر عنصر الإبداع إذاً (هو علاقة بين العرض والطلب بين المنتجين والمستهلكين) اقتصاد السوق يقوى بمشاركة القطاعات الثلاثة (عام – خاص – مشترك) ويقوى بتدخل الدولة كما عملت دول جنوب شرق آسيا من خلال الربط بين دور الدولة والقطاع الخاص .

عوامل اقتصاد السوق :

إن اقتصاد السوق بات واقعاً يومياً في سورية وليس خياراً نظرياً وحسب بل هو مستقبل يحمل (إلغاء بعض الاحتكارات الاقتصادية) وإن الاستثمارات المطلوبة لرفع نسبة النمو الاقتصادي إلى نسبة في المئة قد تصل إلى تسعة بلايين دولار سنوياً، ولكن الخطة الحكومية لخفض عدد الذين يعيشون دون خط الفقر من 2/ 2 مليون شخص في العام 2009 إلى 1/7 مليون في عام 2010 يؤكد القول إن التوجه نحو اقتصاد السوق حسم في الرؤية الرسمية وإن الاقتصاد السوري اليوم اقتصاد دخل فيه النظام المصرفي ليجرى تحريره ودخل فيه القطاع المصرفي الخاص وإن اقتصادنا يتحرك تجارياً لتتحرك فيه التجارة الخارجية وهناك اتفاقيات تجارية حرة مع تركيا والدول العربية والاتحاد الأوربي وإننا نقيم الآن سوقاً للأوراق المالية فيما تتدخل الدولة لحماية المجتمع والحفاظ على الاستقرار عبر آليات السوق من خلال تدخل ايجابي بطرح منتجاته في الأسواق وبالتالي نحن نعيش حالة اقتصاد السوق .

وما يهمنا الآن هو تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية انطلاقاً من الواقع الاقتصادي الذي نعيشه اليوم ومن أهم العناصر للخطة المستهدفة في السنوات الخمسة المقبلة هي تحقيق الكفاية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية والأمن القومي وهذه هي الأضلاع الأربعة للمربع الذي يعتمد على ثلاثة أبعاد رئيسة هي :

– قطاع خاص نشط يتم العمل الآن على إقامة البيئة المناسبة لانطلاقته وتوسعه .

–قطاع عام يجري العمل على إصلاحه وإتاحة الفرصة له لكي يعمل ضمن آليات السوق بكفاية وفعالية

وقطاع أهلي يستطيع أن يساهم في العملية التنموية وما نريد تحقيقه هو هدفين أساسين هما: خفض معدلات البطالة وتحقيق معدل نمو 7% في نهاية الخطة وهناك مبادئ عدة على أمل تحقيق معدل نمو 7% وتخفيض معدلات البطالة إلى ما يسمى بالتشغيل الكامل أي بطالة بنسبة 4% وهذا ليس بالأمر السهل. لأن تحقيق معدل نمو 7% يتطلب ارتفاعاً في كفاية الإنتاج والإنتاجية في الاقتصاد. وتشير الأرقام إلى إن تحقيق حال التشغيل الكامل أي خفض البطالة

من 11إلى 4% ليس سهلا تحقيقه خلال خمس سنوات لذلك كانت لدينا أهداف عدة نمو 7%بحلول عام 2010 واستقرار في ميزان المدفوعات وخفض عجز الموازنة وتحقيق فائض في الميزان التجاري من مصادر غير نفطية أي أهداف أكثر تفصيلية مع خفض معدل البطالة وزيادة دخل الفرد من 1050في السنة إلى 1250 وتطمح للوصول إلى 1300 دولار في السنة بحلول سنة 2010 وتقول المؤشرات التي بين أيدينا إن تحقيق هذه الأهداف يحتاج إلى معدل نمو صناعي لا يقل عن 8% سنوياً واستقرار في الإنتاج الزراعي وزيادته على الأقل بنسبة ، 5 1% سنويا وزيادة لا تقل عن 10% في قطاع التجارة والسياحة وزيادة حوالي 15% في قطاعات التأمين والخدمات والمال.[14]

ولكن حجم الاستثمارات المطلوبة إذا كانت عائدات الاستثمار في سوريا عالية (أكثر من 30 %) فإننا نحتاج إلى مابين أربعة وستة بلايين دولار سنويا لتحقيق معدل نمو 7% أما إذا لم نتمكن من زيادة عائدات الاستثمار وبقيت عند حدودها الحالية بحدود 20% فسنحتاج إلى استثمارات سنوية بين (8) و(9) بلايين دولار لتحقيق (7 إلى 6 %) أما مصادر هذه الاستثمارات فهي موارد الدولة في سوريا لكنها محدودة هذا لا يعني ضعفاً في الاقتصاد لأننا الآن بحاجة إلى موارد تفوق قدرة الدولة فمن أين نأتي بها؟

من الطبيعي أن تأتي من الاستثمار الخاص وكلما أعطينا إشارات اقتصادية سليمة ارتفع الاستثمار الخاص ، فمثلا في عام 2004 وبسبب قضيتين هما تغيير اللغة الاقتصادية في سوريا وتوقع قطاع الاستثمار لزيادة الدخل سجل ما قيمته أربعة بلايين دولار في مشاريع الاستثمار .

ولأننا اليوم في عالم الاقتصاد نعمل بالمؤشرات التي يجب علينا عدم الاستهانة بها لأن المؤشرات الاقتصادية في سوريا إيجابية وهناك جملة من السياسات شملت قوانين تحرير النظام المالي وتطويره وتطوير النظام الضريبي وقوانين التجارة الخارجية وخفض الرسوم الجمركية توقعات قطاع الاستثمار لزيادة الدخل سجل ما قيمته أربعة بلايين دولار في مشاريع الاستثمار .

وإننا اليوم في عالم الاقتصاد نعمل بالشارات التي يجب علينا عدم الاستهانة بها لأن المؤشرات الاقتصادية في سوريا إيجابية وهناك جملة من السياسات شملت قوانين تحرير النظام المالي وتطويره وتطوير النظام الضريبي وقوانين التجارة الخارجية وخفض الرسوم الجمركية وهناك توقعات بزيادة الدخل في سوريا على الرواتب والأجور التي ستربط بقانون العاملين الموحد الجديد وتوقع فتح مناطق تجارة حرة في كل من تركيا والإتحاد الأوربي والدول العربية والآن مع روسيا وهذا يعني أن سوريا هي بلا شك أفضل موقع للاستثمار في المنطقة العربية ولكن بعض المستثمرين يشكون من أمرين أولهما وجود احتكارات وثانيهما عدم الشفافية وغياب حكم قضائي عادل.

التطور التاريخي لعملية التنمية في سورية:

لا يمكن فهم حقيقة الاقتصاد السوري بمعزل عن التطور التاريخي له، ويمكن القول: أن سورية شهدت خلال العقود الماضية تطورات اقتصادية مهمة وقامت بإعادة بناء الهيكل الاقتصادي بما يتناسب و إمكاناتها، وإعداد البرامج اللازمة لتصويب الاختلال في التوازنات الداخلية والخارجية وإعداد خطط خمسيه لتنمية الاقتصاد الوطني ، وهنا يرى الباحث أنه يمكن تقسيم التطور التاريخي للاقتصاد السوري إلى عدة مراحل على النحو الآتي:

أولاً– مرحلة ما بعد الاستقلال وحتى الستينات:

وتمتد هذه المرحلة من عام 1946 أي منذ الاستقلال وبعد جلاء القوات الفرنسية عن سوريا وحتى عام 1958 وهي بداية تغيير المنهج الاقتصادي للبلاد، حيث اعتمدت سورية على الاقتصاد الرأسمالي الوطني ، وتشير الدراسات إلى أن الاقتصاد السوري سجل خلال هذه الفترة – منذ نهاية الأربعينيات والنصف الأول من الخمسينيات– تطوراً

ملحوظاً فبلغ معدل النمو الاقتصادي ما يقارب 12% سنوياً، معتمداً بصورة مباشرة على مصادره الداخلية وبعض المساعدات الخارجية"[15].

وازداد الدخل القومي السوري من نحو (1600) مليون ل.س عام 1953 إلى نحو (2303) مليون ل.س عام 1956، وقدر متوسط دخل الفرد" في سورية عام 1953 نحو (530) ل.س. وازداد متوسط الدخل الفردي ليصل عام 1956 إلى (608) ل.س، واستمر بالارتفاع حتى بلغ عام 1957 نحو 626 ل.س[16]. وكانت سورية في طليعة بلدان الشرق الأوسط آنذاك من حيث مستوى المعيشة. وكان قطاع الزراعة هو الأول في تكوين الدخل الوطني بنحو(44%) في معظم سنوات الخمسينيات. والقطاع الثاني هو القطاع المالي والتجاري بنحو (16%) في عام 1957. وكان القطاع الثالث هو قطاع الصناعة التحويلية بنسبة تراوحت بين (15.7%) عام 1954 و (11.6%) عام 1956، ولم يكن ثمة صناعة إستخراجية. أما القطاع الرابع فهو قطاع النقل والمواصلات بنسبة (9%) ثم قطاع الإنشاءات يساهم بنحو(3.2%) في سنوات الخمسينيات. وساهمت قطاعات الإنتاج السلعي (الزراعة والصناعة والإنشاءات) في الدخل الوطني بنحو (57.5%)، والقطاعات الخدمية بنحو (42.5%) في سنوات الخمسينيات[17].

من خلال العرض السابق نلاحظ أن هذه الفترة تميزت بتطور نوعي وكمي للاقتصاد السوري في مختلف النشاطات الاقتصادية، وسادت في هذه الفترة علاقات السوق ومبدأ الحرية الاقتصادية، كما ونما كلاً من القطاعين العام والخاص جنباً إلى جنب وبصورة متوازنة تقريباً. مع توجه أكبر نحو حماية الصناعة الوطنية ودور تدخلي للدولة.

ثانياً- ستينيات القرن العشرين:

إن هذه المرحلة تبدأ من تاريخ الوحدة السورية المصرية (1958-1961) وحتى عام 1970. وفيها قام الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بأولى التحولات الاجتماعية بإجراءات التأميم والإصلاح الزراعي. ولكن القوى المعادية له ما لبثت أن استخدمت آخر قواها المتبقية في الجيش، مستغلة الأخطاء الكثيرة للوحدة، فقامت بانقلاب عسكري وأعلنت انفصال سورية عن مصر [18]. ولم يدم عهد الانفصال طويلاً، إذ سرعان ما جاء حزب البعث إلى السلطة بعد آذار 1963. فقامت سلطة البعث بموجة من الإجراءات الاجتماعية العميقة بين عامي 1964و1965. وبدأت الدولة تمارس دوراً يتسم بالتدخل الواسع والمكثف في النشاط الاقتصادي للبلاد فعمدت إلى تأميم معظم الصناعات التحويلية، وكامل الصناعة الاستخراجية، ومعظم التجارة الخارجية، وتدخلت الدولة في التجارة الداخلية. كما تم تأميم المصارف وشركات التأمين، وتأميم التعليم بكافة مراحله، وكانت هذه التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي أصابت البنية الاقتصادية في القطر إثر تأميم كبريات المؤسسات الإنتاجية والتجارية والمالية بداية مرحلة تحول اجتماعي عميق في البلاد. تتسم بتحمل الدولة للعبء الأساسي في مجال التخطيط والاستثمار [19]. وتطبيق إصلاح زارعي جرى فيه نزع الملكية الكبيرة للأراضي الزراعية وتوزيعها على الفلاحين، بما يتناسب مع قدرة المالك على الاستثمار الكامل دون استثمار جهد الآخرين وتحت إشراف الدولة ووفق برنامجها الاقتصادي العام، فبلغت مساحة الأراضي المستولى عليها (1401.3) ألف هكتار، وزّع منها على المنتفعين من قانون الإصلاح الزراعي (466.1) هكتار ومنح الفلاحون حق الانتفاع الدائم بها دون تمليكها قانونياً حتى اليوم.

مما سبق نجد أن فترة الستينات اتسمت بالتشدد والمركزية في قيادة الاقتصاد، ودعم القطاع العام، وحصر دور القطاع الخاص في مجال الصناعات الصغيرة والحرفية، وتجارة التجزئة، وتم في هذه الفترة تنظيم السوق وضبط الأسعار.

ثالثاً- سبعينيات القرن العشرين:

منذ انطلاق الحركة التصحيحية في تشرين الثاني عام 1970 نمى توجه لمنح دور أوسع للقطاع الخاص وأطلق شعار التعددية الاقتصادية [20]. وتم فتح الاقتصاد بصورة أكبر بتخفيف بعض القيود على مستوردات القطاع الخاص، وصدر تشريع يشجع رؤوس أموال السوريين المغتربين التي هربت إلى الخارج إثر موجة التأميم في النصف الأول من الستينيات للعودة للاستثمار في سورية في محاولةٍ لتجاوز حالة الركود الاقتصادي الموروثة عن فترة (1966-1970)، و تم إحداث المناطق الحرة بالمرسوم /18/ لعام1971 لتشجيع الصناعات التصديرية، وبنفس العام انضمت سورية إلى منظمة ضمان الاستثمارات العربية، عملاً بالمرسوم رقم / 50/. وسمح للقطاع الخاص في عام 1971 باستيراد سلعٍ معينةٍ شريطة الحصول على تسهيلاتٍ ائتمانيةٍ خارجيةٍ لمدة 365 يوماً على الأقل من المصدّرين الأجانب تُدفع من حساباتهم الأجنبية.

وتم تعميق الاتجاه الاشتراكي بعد تولي الرئيس حافظ الأسد لمقاليد السلطة في سورية عام 1971، بالإضافة إلى بعض الإجراءات الاقتصادية الصارمة لمنع التأثيرات الخارجية كتحويل العملات وتحديد أسعار الصرف، لكن ما يجب الإشارة إليه هنا أن الاقتصاد السوري حقق خلال فترة السبعينيات معدلات نمو عالية.

وبعد حرب تشرين 1973 استعدت سورية للعودة إلى اقتصاد السوق الرأسمالي. حيث أن المساعدات التي حصلت عليها سورية من الدول العربية والتي بلغت نحو 1.5 مليار دولار سنوياً، وظفت في إقامة مجموعة من الاستثمارات العامة والخاصة، وذلك من خلال نفقات الحكومة الاستثمارية لإقامة مشروعات كثيرة للبنية التحتية، أو بناء مصانع وإقامة شركات أو مشتريات حكومية أخرى، كما شكلت ساحة عمل واسعة أمام القطاع الخاص الذي اندفع بقوة بعد نحو عقد من التأميم والتضييق[21].

مما سبق نجد أن: التجربة السورية للتنمية في الستينات والسبعينات قامت على عدد من العناصر أهمها:

أ -تزايد حجم الملكية العامة لوسائل الإنتاج وتنامي دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

ب - تنامي الإنفاق العام والاهتمام بالجانب الاجتماعي.

ت - اعتماد سياسة دعم أسعار بعض السلع الاستهلاكية.

ث - التخطيط المركزي لإدارة التنمية والنظام الاقتصادي.

رابعاً- ثمانينات القرن العشرين:

ظهر خلال هذه المرحلة جملة من الأحداث السياسية والتي كان لها تأثير كبير على الاقتصاد السوري، من أهمها[21]:

1 -توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل (1979)، والتي واجهت معارضة كبيرة من قبل كل الدول العربية، وعقد بعدها مؤتمر في بغداد تم فيه عزل مصر وأحزابها عن جامعة الدول العربية.

2 -نشوب حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران، والتي أزاحت عن كاهل إسرائيل هواجس وعبء قيام الجبهة الشرقية التي كانت تخشاها بعد خروج مصر بموجب اتفاقية كامب ديفيد من خط المواجهة. وأدت هذه الحرب إلى استنزاف قدرات العراق والثورة الإيرانية بعد أن أصبحت مناصرة للقضية الفلسطينية، وأدت هذه الحرب أيضا إلى استنزاف أموال الخليج.

3 -حرب لبنان الهادفة إلى استنزاف قدرات لبنان وسورية والمقاومة. وبالتالي تدخلت سورية لحل أزمة لبنان في ذلك الوقت.

4 - تصاعد نشاطات حركة الإخوان المسلمين في سورية، المدعومة من صدام حسين، والملك حسين في الأردن، ومن السعودية، والسادات في مصر، والنميري في السودان، ومن الدول الغربية.

إن الأحداث السابقة الذكر كانت مقدمات لحدوث أزمة اقتصادية في سورية، والتي تصاعدت لتنفجر عام 1986. وكان من أهم مظاهر هذه الأزمة توقف نمو الاقتصاد الوطني وتراجعه، وانتشار التضخم وارتفاع الأسعار، وتوقف المعامل وغيرها. ويمكن هنا أن نستعرض ابرز الاختلالات التي عانى منها الاقتصاد السوري في تلك الفترة بما يلي:

1 - الاختلال بين الإيرادات ونفقاتها، بحيث أن الإيرادات الفعلية لم تتجاوز 70% من النفقات الفعلية، مما أدى إلى تزايد عجز موازنة الدولة الذي كان قد بدأ منذ الخطة الخمسية الرابعة (1976-1980) إلى أن بلغ نحو (41 مليار ل.س) أو ما يعادل 49% من مجمل الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري. فلجأت إلى الاستدانة من المصرف المركزي أو من المصارف العامة (سحب على المكشوف) فزادت مديونية الدولة للمصرف المركزي من (18مليار ل.س) في العام 1980 إلى (74 مليار ل.س) في نهاية العام 1985 بعد أن كانت أقل من (6 مليارات ل.س) في العام 1976، أي بزيادة قدرها أربع مرات خلال خمسة أعوام. مما أدى إلى زيادةٍ كبيرةٍ في الكتلة النقدية وبمعدل27%، خلال الفترة (1980-1990)،[22] أما معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الثابتة، لم يتجاوز 2.4% طوال نفس الفترة[23].

2 - ارتفع التضخم بنسبةٍ قدرها 244%، وتزايد العجز في الميزان التجاري من 7915 مليون ل.س عام 1980 إلى 9947 مليون ل.س عام 1988، وبذلك تكون القوة الشرائية الداخلية للنقد قد انخفضت في العام 1978 إلى أقل من 41 % عما كانت عليه في العام 1970. حيث تدهورت قيمة العملة السورية بأكثر من عشرة أمثال من 3.9 ل.س للدولار الواحد في السبعينيات إلى قرابة من 45 ل.س للدولار الواحد في نهايات الثمانينيات وارتفعت في التسعينيات حتى 50 ل.س[24]. فارتفعت الأسعار بينما لم ترتفع الأجور سوى بنسب أدنى بكثير من ارتفاع الأسعار. وزادت معدلات البطالة. فأدى هذا إلى تدهور واسع للفئات الوسطى في سورية لتنضم إلى الفئات الفقيرة.

ضمن هذه الشروط أصبحت سورية بحاجة أكبر لدور القطاع الخاص ليساهم في تخفيف وطأة الأزمة الاقتصادية ومنذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين اتخذت الدولة بعض الإجراءات التي أفسحت المجال أكثر أمام شركات القطاع الخاص للمساهمة في التجارة الخارجية، وتخلت الحكومة عن بعض احتكاراتها للقطاع الخاص.

خامساً- تسعينيات القرن العشرين:

ظهرت في هذه الفترة مجموعة من المتغيرات الدولية والإقليمية والتي من أهمها:

1 - انهيار الاتحاد السوفيتي، وسيطرت الأحادية القطبية الأمريكية، وسيطر اقتصاد السوق بنموذجه الليبرالي اقتصادياً. وبدأت عمليات الترويج لعولمة الاقتصاد، بما فيها من حرية الأسواق والانفتاح والتبادل التجاري الحر.

2 - حرب الخليج الثانية التي قام بها الرئيس العراقي السابق صدام حسين، والتي أدت إلى أضرار كبيرة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي وبالتالي بداية تاريخ مأساوي للمنطقة. وكانت دول الغرب وإسرائيل بانتظار هذا الخطأ لتحشد تحالفاً دولياً لإخراج العراق من معادلة الصراع العربي _ الصهيوني.

وهنا يجب أن نميز بين مرحلتين مختلفتين ومتناقضتين كليا مر بهما الاقتصاد في فترة التسعينيات:

المرحلة الأولى: والممتدة من تاريخ صدور قانون الاستثمار رقم / 10/ وحتى أواخر عام 1995 وتميزت هذه المرحلة بدرجة كبيرة من تحرير الاقتصاد، وفتح الباب بشكل أوسع أمام القطاع الخاص وخلق فرص عمل أكبر. وأيضاً

خفض الضرائب على الأرباح المرتفعة من 92% إلى62% تقريباً. كل هذا أدى لأن يشهد الاقتصاد السوري خلال هذه الفترة معدلات نمو مرتفعة بلغت خلال السنوات 1990–1995 نحو 7.33% وسطياً مقارنة مع معدل النمو السكاني البالغ خلالها 3.2% [25] وارتفعت نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي من 16.5% لعام 1990 إلى 30% لعام 1994، وساهم القطاع الخاص بنحو 17.4% من الاستثمارات إلى الناتج. ووصل فيها معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وسطياً إلى 6% ، وتم تأمين خلال هذه الفترة مليون فرصة عمل، بمعدل نمو توظيف بلغ 7% (وبالأخص لدى القطاع الخاص في الزراعة والصناعة والبناء والتشييد) [26].

المرحلة الثانية: وتمتد من أواخر عام 1995 وحتى عام 2000، حيث تركت الدولة قانون تشجيع الاستثمار رقم 10 لعام 1991 يتيماً، فلم تضع برنامجاً للإصلاح لخلق مناخ شامل مشجع للاستثمار. واستمرار تجميد الأجور مضيقاً السوق الداخلية، وتراجعت الاستثمارات فضعف خلق فرص عمل جديدة وزادت معدلات البطالة ومعدلات هروب رؤوس الأموال. كما تراجع التضخم إلى حد أنه أصبح سلبياً وتراجعت الأسعار في السوق . وقد تراجع معدل النمو خلال النصف الثاني من تسعينات القرن العشرين وخاصة منذ 1997 بسبب السياسة الانكماشية التي اتبعتها الحكومة وتراجع إنتاج النفط بمعدل 1.5% (96– 97)، وانخفاض أسعاره لعام 1998، وتراجع الإنتاج الزراعي بمعدل 5% وسوء الظروف الجوية، ونمو الصناعة بمعدل 0.5% (1997) مقارنة مع معدل نمو 14% (1991 –1995)، وتراجع البناء والتشييد بمعدل 4,6 % (1996) والنمو السالب للتجارة لأعوام 1996–1997، كذلك تراجعت استثمارات القطاع الخاص إلى 12,8% (1996) و8% لعام 1998.[27]

من خلال استعراض مراحل تطور الاقتصاد السوري نلاحظ انه مرّ عبر خمسة مراحل وهي:

1 ـ ما بعد الاستقلال وحتى عام 1963 وتميزت بتغير المنهج الاقتصادي للبلاد.

2 ـ التجربة الاشتراكية: وتعمقت هذه المرحلة بعد الحركة التصحيحية وامتدت حتى منتصف الثمانينات.

3 ـ مرحلة الركود وتراجع النمو وارتفاع التضخم (1985– 1990).

4 ـ مرحلة بداية الانفتاح والإصلاح الاقتصادي العميق (1990– 2005).

الاستنتاجات والتوصيات:

1 ـ مر الاقتصاد السوري بعدة مراحل حتى هذا التاريخ واتسمت كل مرحلة بميزات تختلف عن المرحلة التي تليها حيث انتقل الاقتصاد السوري من علاقات السوق ومبدأ الحرية الاقتصادية والرأسمالية بعد الاستقلال إلى المركزية في قيادة الاقتصاد، ودعم القطاع العام، وتقليص دور القطاع الخاص في الستينات ، ثم إلى التعددية الاقتصادية بعد الحركة التصحيحية وفي فترة التسعينيات. ثم التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي في النصف الثاني من عام 2005.

2 ـ تعرضت التجربة التنموية السورية إلى الأخطار ذاتها التي تعرضت لها تجارب التنمية في دول العالم الثالث. تلك التجارب التي اعتمدت على تنامي دور الدولة في كافة المجالات وبخاصة في النشاط الاقتصادي.

3 ـ إن التزامات سورية الوطنية والقومية، تفرض عليها تخصيص اعتمادات هامة من أجل الدفاع الوطني، وخاصة لمواجهة نفقات التسلح والإعداد، وقد انعكس ذلك على هيكل النفقات، كما انعكس على قدرة خزينة الدولة على توجيه الاعتمادات نحو فروع الاقتصاد المختلفة.

4 -حساسية الاقتصاد السوري الفائقة تجاه الخارج.

5 -وضع إستراتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تشمل جميع القطاعات، وان تكون مرتبطة بخطة زمنية معينة، توضع اعتمادا على دراسة علمية شاملة للواقع الاقتصادي والاجتماعي.

6 -خلق مؤسسات جديدة لتنفيذ عملية الإصلاح، وإعادة النظر بالمؤسسات القائمة وتطويرها.

7 -تطوير القدرة العلمية والتكنولوجية التي تعتبر قاطرة النمو.

8 -العمل على إصلاح الإدارة وتنمية مقولة إصلاح التفكير الاقتصادي. إضافة إلى إصلاح الإنسان لأنه القوة المنتجة الرئيسية، وهو القوة الدافعة لأي حراك مجتمعي. والعمل على وجود بيئة فكرية متماسكة وكفئة تشجع على بلورة المفاهيم والأفكار وعلى دعم الإجراءات التأسيسية.

المراجع

(1) التابعي، كمال، *تغريب العالم الثالث: دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية*، دار المعارف، القاهرة، 1993، ص 45.

(2)- Bettelheim, Charles *Studies in The Theory of Planning*. London: Asia publishing House, p 352 (1961*).*

(3) جالبريت، جون كينيث، *تاريخ الفكر الاقتصادي*، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة، الكويت، 2000، ص135.

(4) عبد الوحيد، صرارمة، *تدخل الدولة في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق: مداه وحدوده*، وزارة التعليم العالي، الجزائر، 2007، ص87.

(5) صقر، محمد، *الاقتصاد السوري وتجربته التنموية*، جامعة دمشق، سورية، 2008، ص93.

(6) ميا، رولا، *أهمية التخطيط الإقليمي في عملية التحديث والتطوير في سورية: التحديات وأولويات العمل*، جامعة تشرين، اللاذقية، 2009.

(7)LANE,R. *The Effects of social Economy on the Political Participation*,3(5).2005,PP.87-98.

(8) باران، بول، *الاقتصاد السياسي للتنمية*، ترجمة: أحمد بليغ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1967، ص 58.

(9) دويدار، محمد، *مبادئ الاقتصاد السياسي*، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981 ،ص121.

(10) زكي، رمزي، *التاريخ النقدي للتخلف.دراسة في أثر نظام النقد الدولي علي التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث*، سلسلة كتب عالم المعرفة، إصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1987، ص39.

(11) النجار، سعيد، *تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليديين*، دار النهضة العربية، بيروت 1973، ص52.

(12) عجمية ، محمد عبد العزيز / علي الليثي، محمد، *التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها، سياساتها*، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1996.ص52-53 .

(13) بارو، روبرت، *النمو الاقتصادي: دراسة تجريبية عبر البلدان*، ترجمة: نادر إدريس التل، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص1– 7.

(14) صياغة، نايف، *الحياة الاقتصادية في دمشق في القرن التاسع عشر*. دمشق: وزارة الثقافة، 1995، ص254.

(15) مرزق، نبيل ، *الفقر والبطالة في سورية ، قضايا إستراتيجية*، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية ، العدد41، دمشق، 2004، ص8

(16) – خواجكية، هشام، *الاقتصاد السوري والعربي*، منشورات جامعة حلب، حلب، 1974، ص77.

(17) الحمش، منير، *تطور الاقتصاد السوري الحديث*، دار الجليل، دمشق، 1983، ص63.

(18) القاضي، حسين، *الإصلاح الاقتصادي في سورية إلى أين؟*، دار الرضا للنشر، دمشق، 2002، ص29.

(19) السمان، مروان، *اقتصاديات التجارة الداخلية*، منشورات جامعة حلب، حلب، 1982، ص153.

(20) عبيد الناصر ، ناصر ، *التعددية الاقتصادية في فكر حزب البعث العربي الاشتراكي* ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد13، العدد2، 1997، ص151.

(21) الحمش، منير ، *قراءة في الواقع السوري في ظل التحديات والتطورات الإقليمية والدولي* ، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، دمشق العدد23، 2005ص11، ص12.

(22) سعيفان، سمير، *الآثار الاجتماعية للسياسة الاقتصادية*، الطليعة، دمشق، 2010، ص8.

(23) طلاس، مسلم، *السبل والوسائل لتطوير القطاع العام في القطر العربي السوري*، جامعة حلب، 2004، ص42.

(24) عبد القادر، نبال، *الانفتاح الاقتصادي في سورية.. لماذا؟... والى أين؟*، معهد الدراسات العربية، دمشق، 1998، ص 77.

(25) السعيدي ، ناصر ، *إصلاح القطاع المالي في سورية* ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الخامسة عشرة حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، من منشورات جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق، 2002، ص3.

(26) سليمان، عدنان، *الاقتصاد السوري وتحديات العولمة* ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية ، منشورات جمعية العلوم الاقتصادية، المركز الثقافي العربي، دمشق، 2004 ص14.

(27) المعطيات الإحصائية مأخوذة من حسابات المجموعة الإحصائية لعام 1998، وتقرير البنك المركزي السوري لعام 1998.